

لماذا يسعى مجلس التعاون إلى تأجيل الخلافات الإماراتية - الإيرانية؟



حاول مجلس التعاون أخيراً اللعب على أزمة الخلاف مع إيران (أرشيف)

علي إبراهيم مطر *

السويس في الجزء الشمالي من البحر الأحمر. أضيف إلى ما تقدم، فإن هذه الجزر تستخدم كموانئ وملاحي للسفن التجارية المارة في عمق الخليج، واللجوء والاحتواء من العواصف البحرية التي قد تواجه هذه السفن أثناء رحلاتها البحرية إلى الشرق الأقصى والأدنى من العالم.

ثانياً: جذور الخلاف

تمتد جذور الخلاف إلى القرن الثامن عشر الميلادي، وكان دائماً بين مد وجزر طبقاً للظروف التي كانت تحكم المنطقة في ذلك الحين، وتبعاً للمتغيرات الدولية والإقليمية التي تؤثر عليه. ففي حين كانت الولايات المتحدة الأميركية تدعم إيران في عهد الشاه للحصول على حقها في الجزر، غيرت واشنطن بعد انتصار الثورة الإسلامية موافقها، وأصبحت تعمل على تأجيل الخلاف بين إيران والإمارات. لقد تعاقبت أحداث سياسية وتاريخية عدة على قضية الجزر بين الحريين العالميتين الأولى والثانية، جعلت بريطانيا تعمد إلى إغلاق ملف هذه القضية تحديداً بين أعوام 1924 . 1932 بعد فشل المحادثات البريطانية . الإيرانية، بشأن بيع أو تأجير هذه الجزر، وذلك لأن إيران لم تقبل أن يتم التفاوض على حقها، خاصة أن هذه الجزر مثبتة تاريخياً أنها من حق إيران. وظل الصفت المخيم على هذه الحقوق سنوات طويلة حتى عادت الأحداث تتجدد مرة أخرى في مطلع عام 1968، عندما أعلنت بريطانيا رغبتها في الانسحاب من المنطقة بنهاية عام 1971. وفي عهد الشاه محمد رضا بهلوي أنزلت إيران قواتها على هذه الجزر، لتثبيت حقها بها، وبنجاح الثورة الإسلامية، والإطاحة بنظام الشاه وتسلم مقاليد الحكم وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979 بقيادة الإمام الخميني، أعلنت القيادة الإسلامية أن هذه الجزر من حق إيران، ولا يمكن التفریط بالحقوق وهذا ما يمنعه الدستور الإيراني. توالى الأحداث في منطقة الخليج، فنشبت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980 . 1988) وبعد إيقاف القتال بين الدولتين بعد حرب طويلة ومريرة، بدأت مرحلة أخرى من الصراعات المسلحة بالمنطقة بغزو العراق لدولة الكويت في الثاني من أغسطس/آب 1990، لتبدأ حرب الخليج الثانية. وبنهاية هذه الحرب، وفي شهر آب 1992، أعادت الجمهورية الإسلامية فتح ملف الجزر والمطالبة بباقي حقوقها. ومع نمو الجمهورية الإسلامية وازدياد قوتها، ووقوفها بوجه الولايات المتحدة الأميركية، أخذت واشنطن تعمل على بث الفتنة بين العرب والإيرانيين. دائماً كانت الولايات المتحدة تبحث عن حجة لإثارة هذه الفتنة. وفي كل مرة كانت أميركا ومعها السعودية تستغل قضية الجزر، وتلعب على مشاعر الإماراتيين الذين يعتبرون أن هذه الجزر من حقهم، لكسب معركة ما ضد طهران تصب في مصلحة واشنطن. وبالعودة إلى التاريخ القديم، ولا سيما تاريخ القواسم، نتأكد ملكية إيران لهذه الزيارة. كما أعلنت إمارة الشارقة التوصل إلى اتفاق مع إيران يقضي بأن تقوم القوات الإيرانية بالاستيلاء على المواقع الاستراتيجية في جزيرة أبو موسى. وأشارت إلى أنه سوف تكون لإيران السيادة الكاملة على المناطق المتفق على وقوعها تحت السيطرة الإيرانية وسوف يرفع فوق هذه المناطق العلم الإيراني. لذلك فإن خطابات الاستنكار والإدانات، لن تقدم أي حل، بل إن اللجوء إلى هذه الخطابات والنزول تحت رغبان السعودية سيؤجج النزاع، وخاصة أن الخليج لا يتحمل أية حرب جديد إلى جانب ما تقوم به السعودية من تأجيل للخلافات. ولذلك فإن بالإمكان حل الخلافات بطرق ودية ودبلوماسية، من دون الذهاب نحو تأجيل الخلافات وبث الفتنة بين إيران والإمارات.

* باحث لبناني

تحاول الدول الخليجية، ممثلة بمجلس التعاون، اللعب بشكل مستمر على الخلافات مع إيران، وإثارة نعرات قد تؤجج الخلافات معها بدفع خارجي، مستندة في كثير من الأحيان إلى موضوع جزر ظنب وأبو موسى التي تطالب بها الإمارات، والتي تعتبر من أهم الشركاء الخليجيين بل العرب اقتصادياً مع إيران. لا يعتبر الخلاف الإماراتي - الإيراني على جزر ظنب وأبو موسى حديث العهد. منذ زمن بعيد والنزاع بين دولة الإمارات والجمهورية الإسلامية الإيرانية على هذه يشد الباحثين من مختلف أنحاء العالم. هناك من يرى في الخلاف انعكاساً لتقلبات السياسة الدولية، ومنهم من يعتقد أنه ترجمة لنزاع تاريخي بين العرب والإيرانيين. وقد حاول مجلس التعاون الخليجي أخيراً اللعب على أزمة العلاقة مع إيران من خلال تأكيد «دعم حق الإمارات العربية المتحدة وسيادتها المطلقة على جزرها الثلاث ظنب الكبرى وظنب الصغرى وأبو موسى،

تمتد جذور الخلاف إلى القرن الثامن عشر وكانت دائماً بين مد وجزر طبقاً للظروف

ومباهاها الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة»، وهو يحاول ذلك في كل اجتماع عربي، وداًماً ترد وزارة الخارجية الإيرانية من خلال تأكيدها أن هذه الجزر جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية. لذلك من المهم الإضاءة على هذا الخلاف وتوضيح بعض النقاط، فهو عادة ما يتم استخدامه للضغط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو قد يكون سبباً لتراجع العلاقات العربية الإيرانية، وهذا ما يصب في مصلحة من يريد تأجيل خلاف معين بين العرب وإيران في الخليج نظراً لأهمية هذه الجزر.

أولاً: أهمية الجزر

لهذه الجزر أهمية استراتيجية، اقتصادية وعسكرية، كونها تقع على المدخل الشمالي لمضيق هرمز، والطرف المسيطر عليها قادر على التحكم في حركة الإمدادات النفطية على مضيق هرمز، ويعني هذا أن إيران بامتلاكها هذه الجزر تملك التأثير على حرية الملاحة البحرية ضد دول الخليج وبقية الدول العربية والغربية، وبالطبع هذا ما لا تقبل به أميركا لأنه في وقت تستطيع إيران تجاوز المضيق وتصدير النفط من موانئ إيرانية تقع جنوب المضيق، فإن حركة الإمدادات النفطية لكثير من الدول العربية محكومة بحرية الملاحة عبر المضيق. وهذا يعني أن سيطرة إيران على الجزر يساعدها على تنفيذ الخنق الاستراتيجي النفطي ضد الدول العربية، في حين لا تؤدي سيطرة الدول العربية على الجزر إلى الخنق الاستراتيجي النفطي ضد إيران. تشكل هذه الجزر مواقع جغرافية لا يستهان بها في توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية للسيطرة على أمن الملاحة الإقليمية والدولية التي تتحكم بمضيق هرمز. تعد هذه الجزر مراكز حيوية لمخبرات المراقبة البحرية للسفن التجارية المارة من مختلف أنحاء العالم، وكذلك تعد منطقة استراتيجية فريدة حيث تشكل مركزاً للاستطلاع والمراقبة لسواحل المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران والعراق. هذه الجزر لا تقل أهمية عن ممرات الملاحة الدولية الأخرى مثلها مثل مضيق «باب المندب» في عدن على مدخل الجزء الجنوبي للبحر الأحمر، وقناة

القطار. والأكاديمية أيضاً، هي مؤسسة علمية تتميز بالوضوح والحياد والتجريد وإعلاء قيمة المنهج العلمي على كل مناهج أخرى». وبهذا، تكون الأكاديمية قد وضعت نفسها خارج إطار اللوحة المشاركة هي في رسمها ووضع أسسها، وهي اللوحة النيوليبرالية الفلسطينية. ولا تستطيع الأكاديمية حقاً أن تقول إنها مشاركة في هذه العملية، وهي أيضاً وفوق كل هذا، لا تستطيع كمؤسسة أن تنتقد الخطة النيوليبرالية وبرامجها وسياساتها، التي تضر بها في المقام الأول. وأهم الأمتلة على ذلك، عدم توافر الدعم الحكومي لهذه المؤسسة، ومن ضمنها جامعة بيرزيت. ولو فعلت ذلك، أي لو انتقدت جامعة بيرزيت السلوك الحكومي في عدم الدفع لمؤسسات كبيرزيت، لكانت بذلك تناقض نفسها، ولدخلت في انقسام مع الذات. فهي من ناحية، مؤسسة تقوم على التخصص، على التخلي عن الدعم المؤسسي لأي قطاع من قطاعات المؤسسة، وهي لا تستطيع والحال هكذا، أن تطالب من ناحية أخرى، بوقف منح التخصصية الحكومية ودفع مستحقات التعليم، لذا، إن صمت المؤسسة عن عدم دفع مستحقات التعليم، ليس صمتاً ناتجاً من ضعف، بل صمت ناتج من رؤية مشتركة في ما يخص دور كل من القطاعين العام والخاص، وهذه الرؤية هي الرؤية النيوليبرالية التي تقوم على تراجع القطاع العام لحساب القطاع الخاص. ولكن، مرة أخرى، إن جامعة بيرزيت، وكباقي المؤسسات الحكومية في العالم الثالث، هي أيضاً في ورطة مع نفسها في هذا الإطار، فالجامعة التي تعمل على خصخصة القطاع الخاص لديها، تشارك في زيادة عدد الموظفين الحكوميين بصورة أساسية، بل هي قد صممت برامج عملية في حد ذاتها من أجل الوظيفة الحكومية وشكلها. وهذا ما يجعل جامعة بيرزيت أمام سؤال يتعلق بالمؤسسة وشكلها ومنهجها: إذا كانت الأكاديمية في جامعة بيرزيت تخرج تخصصات حكومية، في الوقت الذي تنتهج فيه نهجاً يدعم القطاع الخاص في داخل الجامعة وخارجها، وتقوم نشاطاتها في جزء كبير منها على رعاية

القطاع الخاص، فإلى أي منهج سياسي أو اقتصادي تنتمي جامعة بيرزيت؟ وليس هناك حاجة للإجابة عن هذا السؤال. فجامعة بيرزيت، كغيرها من الجامعات والمؤسسات، قد وقعت كما وقعت الضفة الغربية جميعها، تحت نير النيوليبرالية غير المؤسسة إلا على الفساد الحكومي والسلطوي، ونداخل القطاع الخاص مع القطاع العام ونداخل الأكاديمية نفسها مع الحكومة في شغل العديد من الأكاديميين وظائف حكومية. والإجابة عن هذا السؤال، إذا كانت أكاديمية، لن تكون إلا إجابة خرقاء وغير مسؤولة مرة أخرى. فالمؤسسة، أي مؤسسة، لا يمكن أن يقوم فيها التغيير بناءً على إجابة أكاديمية في ما يتعلق بالسياسات النيوليبرالية والفساد الأكاديمي المتعلق بشكل المنتج الأكاديمي وعدم تناسقه مع بلاد محتلة، بل يكون التغيير فيها قائماً على أسس أخرى، هي ذاتها الأسس التي من الممكن أن يبنى عليها مشروع وطني حقيقي يواجه هذا الفساد النيوليبرالي الحكومي والأكاديمي والمؤسسي في الضفة الغربية. وإذا كان كل ما سبق يتعلق بسؤال ما الذي تريده الأكاديمية، فإن سؤال ما الذي نريده من الأكاديمية، ينطلق من سؤال آخر، هو: من هو الذي يسأل؟ وبناءً على هذه الإجابة، تتحدد الإجابة الأخرى. فإذا كان المتحدث هو الحكومة، أو الشركة، أو البنك، فإن المطلوب من الأكاديمية، الكلمات الثلاث: الشهادة المصممة على طلب الرأسمالي، والوظيفة التي تضمن العبودية الرأسمالية الجديدة، والزواج الذي يضمن بقاء الزوجين في العمل حتى نهاية عمريهما، لأن استمارة البنك تسألها بدقة هل لديكما سيارة، بيت، أثاث. والشركة من ناحية أخرى، توفر هذه الأشياء، والبنك يوفر القرض. وبذلك، تكون الأكاديمية قد حققت المطلوب منها. أما لو كان المتحدث هو المشروع الوطني التحرري الفلسطيني، فالملحوظ من الأكاديمية، أن تنفض عن نفسها غبار العالم الغربي الأكاديمي والعالم في إطار النظام وثانياً باقة الفقيص المزرة، وأن تعمل وفقاً للأجندة الوطنية، لا وفقاً للمؤسسة الأجنبية التي تضع المعايير المقبولة لشكل مقترح مشروع من أجل الحصول على التمويل.

*باحث فلسطيني

الخلاصة

في هذه المرحلة الحاسمة من الحرب المركبة والتي تتشابك فيها المشاريع والقوى الإقليمية والدولية، وبناتجها سيتم ضبط المسارات الجيوسياسية في المنطقة والعالم لا بد من ضبط إيقاع إدارة الحرب وفق حسابات دقيقة من حيث إبراز القوة وتوجيه النشاط الدبلوماسي «الجيواستراتيجية» مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الديناميكية في المنطقة وتاريخ الحروب والصراعات المختلفة. المرحلة تؤكد حتمية انتصار المشروع الوطني الذي يقوده الرئيس الأسد، وأن الجيش والقيادة السورية بدأت تحدث تغييراً استراتيجياً في المنطقة من خلال الصمود، وإبطال مفاعيل المشاريع والسيناريوهات التي تستهدف الهيمنة على سورية. الولايات المتحدة تخطط لإطالة أمد الحرب علينا، بالتوازي مع العودة إلى العراق بحجة مكافحة داعش (الاستثمار في داعش مستمر) والهدف هو قطع مسار محور المقاومة من خلال العراق، واللعب على الوتر الطائفي بالتوازي مع تشكيل الحلف الجديد من السعودية وصولاً إلى باكستان. المتغيرات في المنطقة وفي تركيا وتداعيات الجبهة الجنوبية، يشير إلى أن التصعيد سوف يزداد في جبهة الجنوب، مع محاولات دائمة في الشمال، إلا أن مسار الحرب في القلمون، وريح القيادة السورية

*باحث سوري